ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/
JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities
كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

Asst. Prof. Dr. Taha Khalaf Muhammad Al-Jubouri

UNIVERSITY OF TIKRIT / COLLEGE OF Education OF HUMAN SCIENCES

Ibrahim Sobhi Khalaf Al-Jubouri

UNIVERSITY OF TIKRIT / COLLEGE OF Education OF HUMAN SCIENCES

* *Corresponding author: E-mail* : ibrahimsubhihalab@gmail.com

***Keywords*:**
Civil law
Egyptian Italian bank
Ministry of Commerce and Industry
Production board

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	2 Oct	2022
Received in revised form	11 Oct	2022
Accepted	6 Nov	2022
Final Proofreading	20 Aug	2023
Available online	31 Aug	2023

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

The Role of Salib Sami in Egyptian Politics (1936-1941)

A B S T R A C T

The research reviews a major and important era in the life of the famous Egyptian politician, Salib Sami, specifically in the Egyptian politics during the Second World War, which is one of the difficult periods, due to the strictness and commitment of the British authorities to remain in charge of managing and directing Egyptian politics according to their interests. He was clear in managing the tasks entrusted to him, to the extent that he became a British demand to stay in the corridors of politics, despite his national policy, and the great gains he was able to achieve in favor of Egypt.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.30.8.2.2023.11

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

دور صليب سامي في السياسة المصرية((1936 – 1941))

أ.د. طه خلف محمد الجبوري/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية
ابراهيم صبحي خلف الجبوري/ جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

يستعرض البحث حقبة رئيسية ومهمة من حياة السياسي المصري الشهير صليب سامي، وتحديداً حقبة السياسة المصرية أبان الحرب العالمية الثانية، وهي من الحقب الصعبة، نظراً لتشدد وتزمت السلطات البريطانية بالبقاء بمسك زمام إدارة وتوجيه السياسية المصرية على حسب ما تقتضي مصالحها، وقد اثبت

صليب سامي نجاحاً واضحاً في إدارة المهام التي انيطت به، أذ اصبح بقائه من متطلبات السياسة البريطانية في مصر ، على الرغم من سياسته الوطنية، والمكاسب الكبيرة التي تمكن من تحقيقها لصالح مصر.

الكلمات المفتاحية : ((القانون المدني,البنك الايطالي –المصري ,وزارة التجارة والصناعة ,مجلس الانتاج))

المقدمـــة:

تعد حقبة الحرب العالمية الثانية من اكثر الحقب تعقيداً في السياسية المصرية، نظراً لاستمرار بريطانيا بالتداخل الصارخ في إدارة السياسة المصرية بحسب ما تقتضي مصالحها، ومن جهة أخرى ازدياد نمو الشعور الوطني بالرغبة بالتحرر والاستقلال التام من هيمنة بريطانيا السياسية، ومما عزز ذلك الشعور بروز العديد من الشخصيات الوطنية المصرية، جاءت في مقدمتها شخصية صليب سامي الذي عد من ابرز رجال السياسية المصرية في تلك المدة، وقد برهن ذلك عن طريق ادارته الناجحة للعديد من الحقب الوزارية التي أسندت اليه، فضلاً عن تعامله مع العديد من القضايا بحكمة ووعي، وذلك ما دفع الباحث الى تتبع حقبة مهمة من حياة تلك الشخصية السياسية الفذة.

قسم البحث الى اربعة محاور، وقد جاء المحور الأول الموسوم: مشاركة صليب سامي في تعديل القانون المدني 1936، وقد بين بشكل جلي دور صليب سامي في تعديل ذلك القانون، منوهاً على ابرز ملاحظاته بشأن ذلك القانون، بينما سلط الضوء في المحور الثاني والموسوم: دوره في حراسة على البنك الإيطالي 1940، إذ بحث وبشكل دقيق تعامله مع تلك المهمة، لاسيما وانها مهمة صعبة، نظراً لتوتر العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا آنذاك، اما المحور الثالث، الموسوم: وزيرا للتموين في وزارة حسن صبري 1940، فقد ركز على دور صليب سامي في إدارة تلك الوزارة، التي كانت حديثة التشكيل، مستعرضاً اهم الإنجازات التي تمكن من تحقيقها أثناء تلك المدة، اما المحور الرابع والأخير، الموسوم: وزيراً للتجارة والصناعة في وزارة حسين سري عام 1940، متناولاً وبشكل مستفيض دور صليب سامي في إدارة شؤون تلك الوزارتين، كما تطرق الى اهم الإنجازات التي تمكن صليب سامي من تحقيقها.

أولا_ دور صليب سامي(1) في تعديل القانون المدني المصري عام 1936.

بعد أن شكل علي ماهر[2] وزارته الاولى عام 1936[3]، أراد تعديل عدد من القوانين، لكي تصبح تلائم واقع المجتمع المصري، لذا شكل لجنة برئاسة مراد سيد أحمد[4]، وقد ضمت تلك اللجنة العديد من

رجال القانون، وكان صليب سامي أحد أعضاء اللجنة, فقد ارتأت الحكومة تقسيم تلك اللجنة الى قسمين, الأولى برئاسة مراد سيد أحمد، وكان مقر عملها في مبنى وزارة الخارجية المصرية، إما اللجنة الثانية فقد اختير صليب سامي لرئاستها، وقدتم اختيار احدى مباني كلية الحقوق بالجامعة المصرية، مقراً لعمل لجنته[5]، ومن أهم المواد التي ناقشتها تلك اللجنتين هي: مراجعة مواد القانون المدني الذي قُسم إلى عدة أبواب، منها باب الكفالات، الذي اختص صليب سامي بمراجعته وتعديله, فضلاً عن ذلك كانت أعمال اللجنتين تعديل القوانين المدنية باللغة الفرنسية؛ نتيجة أن أغلب أعضاء اللجنة كانوا من الأجانب من قضاة ومستشارين محاكم الاستئناف المختلطة, فقد كانت مناقشات تلك اللجان على جانب كبير من الأهمية من الناحية العلمية, إذ كانت أشبه بمجمع علمي تتداول فيه الأبحاث وتناقش فيه القوانين وفق أحدث المبادئ التشريعية, الا ان توقفت اللجنة أعمالها على إثر استقالة وزارة علي ماهرفي التاسع من آيار 1936[6].

استأنفت لجنة تعديل القانون المدني أعمالها بعد تشكيل وزارة حزب الوفد[7]، في العاشر من آيار 1936 برئاسة مصطفى النحاس[8]، بيد أن تلك اللجنة منعت من الاطلاع على كافة القوانين وتعديلها, لذلك لم تنجز اللجنة اعمالاً كالتي أُنجزت في عهد وزارة علي ماهر، واشارت اللجنة الى ضرورة أن يكون تعديل القوانين على أيدي لجان تتألف من الاساتذة الجامعيين من كلية الحقوق, كونهم اختصاص في مجال القانون, ومن اهم القوانين التي أكدت اللجنة على ضرورة تعديل القانون المدني الذي وضعه عبد الرزاق السنهوري[9]، وقد وضعت تلك اللجنة ذلك القانون بعد أجراء عدد من التعديلات عليه على طاولة السلطة التشريعية من أجل مناقشته من قبل لجنة خاصة في مجلس الشيوخ قبل اقراره بشكل نهائي[10].

ثانيا_ الحراسة على البنك الإيطالي عام 1940.

بعد دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية إلى جانب دول المحور في العاشرمن حزيران 1940, عقد مجلسي النواب والشيوخ المصريين في الثاني عشرمن حزيران 1940 جلسة سرية لمعرفة موقف رئيس الوزراء علي ماهر وسياسة حكومته إزاء دخول إيطاليا الحرب, فأقر المجلسان سياسة الحكومة الرامي الى اتباع سياسة الحياد من اجل تجنب ويلات الحرب, بيد أن ذلك الحياد جاء متماشياً مع إرضاء رغبات الجانب البريطاني، إذ أجبرت بريطانيا السلطات المصرية على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، لذا أعلنت مصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا[11]، واصدار قرارات بمنع التعامل التجاري مع الرعايا الايطاليين, واعتقالهم باستثناء النساء والأطفال، وترحيلهم، ووضع ممتلكاتهم وأموالهم تحت الحراسة، وطالبت بريطانيا علي ماهر بالقبض على الوزير الإيطالي المفوض في مصر، وتفتيش المفوضية الإيطالية والرعايا الإيطاليين، إلا أنه رفض تلك المطالب، وأعلن أن مصر ستدافع عن نفسها في حربها ضد إيطاليا، أذا ما توغلت في الأراضي المصرية[12].

دعا الملك فاروق إلى عقد اجتماع في قصر عابدين، وبحضور السلطة التنفيذية ورؤساء الأحزاب،

للوقوف على أهم المستجدات السياسة، واثناء ذلك الاجتماع عرض علي ماهر الجهود التي قدمتها وزارته في مساعدة بريطانيا في تطبيق بنود معاهدة عام 1936[13].

بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، اوكلت الحكومة المصرية لصليب سامي مهمة إدارة البنك الإيطالي _ المصري بفرعيه الموجودين سواء في القاهرة أم في الإسكندرية، واثناء توليه لتلك المهمة قرر صليب سامي صرف اعانات مالية للرعايا الايطاليين الموجودين في مصر، ولاسيما أصحاب الدخل المحدود، وبين الدوافع ولأسباب الانسانية المتعلقة بذلك القرار، بيد ان تلك المهمة لم تدم طويلاً، إذ انتهت بعد تقديم وزارة علي ماهر استقالتها في السادس والعشرين من حزيران1940[14].

ثالثا_ دور صليب سامي في أدارة وزارة التموين 1940

بعد الخلاف الذي دار بين الملك فاروق والمندوب السامي البريطاني مايلز لامبسون على طبيعة تشكيل الحكومة الجديدة، بعد استقالة وزارة علي ماهر، في المفاوضات التي جرت في قصر عابدين في السابع والعشرين من حزيران 1940 وفي ذلك الاجتماع تحدث وزير الخارجية البريطاني هاليفاكس (Halifax)، مع رئيس الديوان الملكي أحمد حسنيين قائلاً: **((أن الحكومة البريطانية لا يهمها شكل الحكومة المصرية الجديدة, شرط أن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها في تطبيق بنود معاهدة 1936، وإبعاد علي ماهر من الوزارة, والعمل على عدم عودته إلى القصر))**[15].

استقرت الأوساط السياسية المصرية على اختيار حسن صبري[16]، لتشكيل الوزارة الجديدة، فبدأ مشاوراته مع جميع الأوساط السياسية من أجل الحصول على الدعم الكافي لتشكيل وزارته، التي شُكلت في الثامن والعشرين من حزيران 1940[17]، وقد تألفت من ستة عشر وزيراً[18].

وقع اختيار حسن صبري على صليب سامي لشغل منصب وزير التموين، وأوضح حسن صبري بعد تشكيل الوزارة، أنه حريص على استقلال مصر وسلامتها, والعمل على الوفاء بتنفيذ معاهدة الصداقة مع بريطانيا عام 1936، وبذلك يكون القصر قد نجح في اختيار الشخصية التي من شأنها ان ترضي له الجانب البريطاني، لذلك بدأ حزب الوفد يتحين الفرص لانتقاد سياسة بريطانيا في مصر، إذ اتهمها النحاس في الثاني من آب 1940 بخرق المعاهدة وتدمير اقتصاد البلاد، مما اثار حفيظة بريطانيا, التي عملت على إقصاء وزير الدفاع المصري صالح حرب[19] من منصبه، كونه معروف بعداوته لبريطانيا[20].

تحول مجرى الحرب في أوربا بعد رفض بريطانيا عرض السلام الذي تقدمت به ألمانيا في السادس من آب 1940 وإصرارها على مواصلة الحرب، ومع تقدم القوات الإيطالية ودخولها في الصحراء الغربية، ووصولها الى الحدود المصرية، وفرض سيطرتها على مدينتي سيدي براني والسلوم في الرابع عشر من آيلول 1940 وتقدمها باتجاه مصر, لذلك أعلنت الحكومة المصرية وجوب إعلان الحرب عليها[21].

ناقش حسن صبري موضوع مشاركة مصر في الحرب العالمية الثانية مع أعضاء وزارته، فكان صليب سامي أول الوزراء الذين اعلنوا عن رفضهم لدخول مصر الحرب، وأيده في ذلك اغلب الوزراء، مما جعل رئيس الوزراء يميل إلى رأي الاغلبية في رفض إعلان الحرب[22]، وأعلن عدم استعداده لمحاربة إيطاليا حتى وإن وصلت قواتها إلى القاهرة، مما دفع وزراء الكتلة السعدية إلى تقديم استقالتهم في الحادي والعشرين من آيلول 1940[23]، لذا اضطر حسن صبري على أجراء تعديلات على وزارته، لسد الفراغ الذي احدثه انسحاب الوزراء السعديين، ومما جاء في تفاصيل تلك التعديلات، أسناد وزارة والتجارة والصناعة لصليب سامي فضلاً عن مهامه في وزارة التموين[24]، لذلك باشر صليب سامي على الفور في مهماته المتعدة، إذ بدأ بتنظيم وزارة التموين، والتي كانت في بداية نشأتها[25]، فلم تحدد اختصاصاتها ولم يعين موظفيها بعد [26], إذ كانت وزارة التجارة هي تقوم بأعمال وزارة التموين قبل الحرب العالمية الثانية[27].

أصدر صليب سامي في اليوم الأول الذي حضر فيه إلى وزارة التموين في العشرين من حزيران 1940 قرارا يقضي بوجوب تنظيم عملية توزيع مادة النفط الابيض عن طريق نظام البطاقات، لسد النقص الشديد لتلك المادة، وقد واجه صليب سامي صعوبة كبيرة بتوفير نماذج للبطاقات التي بموجبها يتم توزيع مادة النفط الابيض, فكانت تلك أول مرة توزع فيها مادة النفط الابيض عن طريق البطاقات في مصر,و بدأ صليب سامي بأخذ الاحتياطات اللازمة من أجل تحقيق العدالة في توزيع تلك المادة على المواطنين، ومنع تلاعب التجار بالأسعار، مع مراعاة كمية المخزون من النفط, وقوة الإنتاج، ومقدار الاستيراد, ثم الاحتفاظ باحتياطي الطوارئ، ولا يزال ذلك القانون معمول به في مصر، ولم يقتصر على الوقود فحسب، وإنما في توزيع سائر السلع والمواد الغذائية من الزيت والسكر والرز وغيرها من المواد الاستهلاكية[28].

كان للحرب العالمية الثانية أثرها المباشر على الاقتصاد المصري، إذ عانت مصر العديد من الأزمات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، مسألة توزيع السكر، فقد كانت الطريقة المتبعة في توزيع تلك المادة من قبل الحكومة يتم بكميات محدودة للاستهلاك المحلي، ويكون ذلك بواسطة عدد من التجار تكون مهمتهم بيعه في الاسواق، وقد لاحظ صليب سامي ارتفاع نسبة أرباح أولئك التجار، إذ بلغت نسبتهم حوالي جنيه و(50) ملم على الطن الواحد[29]، ولما كان الاستهلاك المحلي يقدر بحوالي (135000) طن سنويا، فعلى ذلك الأساس تبلغ العمولة التي تدفعها الشركة للتجار حوالي (246000) جنية في السنة الواحدة[30]، كما لاحظ صليب سامي شيوع ظاهرة احتكار عدد من المواد الغذائية, من أجل بيعها عندما تشتد الحاجة اليها بسعر أعلى من سعرها الحقيقي[31].

عمل صليب سامي على الغاء دور التجار الوسطاء، وأن تأخذ الدولة على عاتقها مسؤولية إيصال المواد المستهلكة الى الأسواق، من اجل ضمان استقرار الأسعار، وحماية مصالح صغار التجار، وتتولي

الحكومة مهمة الاشراف على توزيع تلك المواد, فضلاً عن إنشاء مجموعة من المخازن في المراكز المهمة والمديريات، وتودع في كل مخزن كميات من المواد تكفي لإدامة تلك المناطق لمدة لا تقل عن شهر , وتكون ادارة تلك المخازن من قبل موظفين تابعين لوزارة التموين, اما عملية بيع المواد الى التجار المتواجدين في الأسواق فتكون عن طريق اشراف الحكومة على تحديد نسب الأسعار، مع خصم جزء من الثمن, نظير ربح التاجر ومصاريفه, وعلى ذلك الاساس تكون تكاليف التوزيع حسب النظام الجديد حوالي(175000) جنيه مصري، ولما كانت العمولة التي يتقاضاها الوسطاء حسب النظام القديم مايساوي (246000) جنيه، تكون قيمة التوفير وفق النظام الجديد هي مايقارب (71000) جنيه مصري[32].

ومن جملة نشاطاته ابان عمله كوزير للتموين، تعامله مع تجار المنسوجات، إذ وصلته العديد من الشكاوي عن ظاهرة ارتفاع أسعار الاقمشة في الأسواق، لذا استدعى صليب سامي مدراء المصانع وكبار تجار الاقمشة إلى اجتماع في مبنى وزارة التموين، قدم صليب سامي أثناء ذلك الاجتماع مقترح الى التجار يفضي الى رفع أسعار الأقمشة النفيسة، التي يقبل على شرائها الأغنياء فقط، مقابل خفض اسعار الأقمشة الشعبية التي يقبل على شرائها المواطنين الفقراء, ودعاهم الى تسوية الموضوع على وجه السرعة، لذا ابدى التجار موافقتهم على خفض اسعار الاقمشة الشعبية بمقدار قرشين ونصف القرش للمتر الواحد، فشكرهم صليب سامي على موقفهم الوطني، كما دعاهم الى نشر ذلك التخفيض سواء عن طريق وضع اعلانات على محالهم التجارية, أم عن طريق الاعلان عنه في الصفحات والجرائد الرسمية[33]، وفي نهاية الاجتماع حث صليب سامي التجار مراعاة أحوال طبقة الفقراء، لاسيما في أيام الأعياد[34].

أقترح صليب سامي على الحكومة، تشكيل لجنة تموين تقوم على عاتقها الاشراف على الأسواق، وان تتمتع اللجنة بصلاحيات واسعة، والعمل على إيجاد صيغة تضمن حقوق الجميع، سواء كان التاجر أم المستهلك، واقترح ربط تلك اللجنة برئيس مجلس الوزراء بشكل مباشر، أما عند غيابه، فيكون وزير التموين هو المسؤول عنها، فوافق رئيس الوزراء على ذلك المقترح[35].

من الاعمال التي قام بها صليب سامي كوزير للتموين، وضع قانون التسعير الجبري[36] للمواد التي تقل عن حاجة البلاد، والتي يقوم التجارعن طريقها باستغلال الناس في بيع تلك المواد، على اساس صعوبة استيرادها من الخارج وارتفاع أسعار ذلك الاستيراد[37].

كانت من ابرز نشاطات صليب سامي في وزارة التموين هي مراقبة الأسواق، والحد من ظاهرة الاحتكار، وظهر ذلك واضحاًعن طريق تعامله مع صاحب احدى الشركات التجارية، إذ قام ذلك التاجر، بخزن المواد التي استلمها من الحكومة، من اجل بيعها الى السوق بمعزل عن التسعير الجبري، لذلك

أصدر صليب سامي قرارا بالاستيلاء على مصانع الشركة ومخازنها واستدعاء صاحب الشركة ومحاميها إلى مبنى الوزارة على خلفية تلك الإجراءات، لذلك أرسلت الشركة كتابا إلى وزارة التموين يفضي الى أنها على استعداد تام لتسليم المقرر الشهري لتلك المواد في موعدها ، ولم تقتصر إدارة مراقبة الأسعار على وزارة التموين وإنما كانت بمشاركة وزارة التجارة, والتي تتولى قضاء واستيراد المواد الأساسية وبدورها القيام بتسليمها إلى وزارة التموين لتوزيعها على التجار والمستهلكين[38].

كانت الغاية من انشاء وزارة التموين في مصر عام 1940، لضرورة اقتضتها أحوال مصر ابان نشوب الحرب العالمية الثانية، وكان من المتوقع أن يتم الغاء تلك الوزارة بعد انتهاء تلك الحرب، وعودة وزارة التجارة إلى سابق عهدها ونشاطها، الا ان استمرار الكساد التجاري بعد انتهاء الحرب، أدى الى ضرورة بقاء وزارة التموين, التي أصبحت وسيلة مهمة لضمان استقرار الأسواق، لذلك عدت تلك الوزارة من أهم الوزارات في الحكومة المصرية[39].

يتضح مما سبق ان نجاح وزارة التموين في المحافظة على استقرار أوضاع الأسواق في مصر،كان مرده الى نجاح صليب سامي في إدارة تلك الوزارة، ولاسيما انه اول من شغل منصب وزير للتموين،فضلا عن ان تلك الوزارة تشكلت تحت اشرافه، وان دل ذلك على شيء انما يدل على كفاءة صليب سامي الإدارية.

واجهت صليب سامي،عدة صعوبات أثناء عمله في وزارة التموين، واهمها تداخل مهام تلك الوزارة مع مهام وزارة التجارة والصناعة، إذ ظهر ذلك بشكل واضح عن طريق الأوامر التي صدرت تجاه عمل اللجان المسؤولة عن مراقبة الأسواق، إذ كانت الأوامر تصدر لها من وزارة التموين تارة، ومن وزارة التجارة والصناعة تارة أخرى، لذلك عمل صليب سامي على فصل مهام كل وزارة، وتحديد مهام وواجبات وزارة التموين، لكي لا يحدث ارباك في العمل[40].

حينها تسلم صليب سامي مهمة أدارة وزارة التجارة والصناعة والتموين في الحادي والعشرين من أيلول 1940, بين مهام كل واحدة منهما، لتجنب حدوث أي ارباك اداري، فضلاً عن تعيين مدير عام أو وكيل وزير مهمته إدارة عمل الوزارة التي فكانت توكل اليه، فجعل مهام وزارة التجارة هي الاشراف على الاستيراد والتصدير، والاشتراك مع وزارة المالية في إدارة الجمارك، والاشتراك مع وزارة الحربية في إدارة حرس مصايد الأسماك, أما مهام وزارة الصناعة هي الاشراف على الشركات، والمناجم، والمحاجر، والموازين، والأسواق العامة، وبراءات الاختراع[41].

من أهم الأعمال التي قام بها صليب سامي هو بناء سوق روض الفرج[42]، والذي عد من أهم الأسواق في مصر، فضلا عن دوره في إقامة المعرض الصناعي السنوي لعرض الصناعات المصرية، بمشاركة العديد من دول العالم، وقد كان ذلك المعرض انجاز كبير يحسب للحكومة المصرية بشكل عام،

ولصليب سامي بشكل خاص، إذ عُرضت فيه الصناعات المحلية المصرية, وشهد افتتاح ذلك المعرض حضوراً رسمياً من قبل الحكومة المصرية تمثل بحضور رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين[43]، الذي قام بتوزيع الهدايا والجوائز على العاملين في المعرض نيابة عن الملك فؤاد[44].

عمل صليب سامي على توسيع معمل تكرير النفط في السويس, فقد كان حينئذ نواة صغيرة لما تتطلبه حاجة البلاد, فقد كان إنتاجه لا يزيد عن(8 %) من إنتاج معمل تكرير شركة شيل البريطانية التي قامت باستخراج النفط في مصر ,لقد كان المعمل بقصوره أقرب إلى المعامل النموذجية لتدريب الصناع منه إلى معمل لسد حاجة البلاد[45]، كانت السياسة التي اتبعها صليب سامي مع شركة النفط هي زيادة ضرائب الحكومة المصرية على صافي أرباح الشركة وإبدالها بنصيب من النفط عينا, وزيادة حصة الحكومة من النفط لسد حاجة البلاد من الوقود ,فضلا عن توسيع معمل انتاج النفط الابيض اذ يستوعب المقدار الكافي لسد الحاجة المحلية[46] في تلك الأثناء قدم حسن صبري مشروع للبرلمان تضمن سياسة الوزارة وعند افتتاح الدورة في الرابع عشر من تشرين الثاني 1940أصيب حسن صبري بنوبة قلبية مات على أثرها وهو يخطب في قاعة البرلمان بعد مرور خمسة أشهر على تشكيل وزارته[47]، وكان لموقف مصر المتأرجح من الحرب العالمية الثانية وقصر وزارة حسن صبري فقد منع صليب سامي من تحقيق واستكمال تنفيذ مشاريع الوزارة[48].

رابعا_ وزيراً للتجارة والصناعة في وزارة حسين سري عام 1940.

كانت وفاة رئيس الوزراء حسن صبري مفاجأة كبيرة لبريطانيا والقصر على حد سواء، وحتى لا تتفاجئ بريطانيا بتعيين رئيس وزراء لا ترغب فيه[49]، أجتمع السفير البريطاني مايلز لامبسون برئيس الديوان الملكي أحمد حسنين، بعد تشييع جنازة حسن صبري،في الخامس عشر من تشرين الثاني, وحذر السفير البريطاني رئيس الديوان الملكي من مغبة اختيار رئيس حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود خليل كرئيس للوزراء، لاسيما بعد أن تسربت أخبار من القصر بتعيينه[50]، وفي اليوم الثاني من ذلك اللقاء اتصل رئيس الديوان الملكي بالسفير البريطاني يخبره عن استقرار رأي القصر على ترشيح حسين سري[51]، لتشكيل الوزارة الجديدة، ورأى المراقبون للشأن المصري بأن تلك الخطوة هي بمثابة دبلوماسية ذكية من قبل القصر؛ لتفادي توتر علاقة القصر بالجانب البريطاني, ومن جانب آخر، فأن حسين سري يرتبط بالأسرة المالكة بصلة قرابة, فهو خال الملكة فريدة، فضلا عن ذلك، فأن اختيار رجل سياسي مستقل بعيد عن الحزبية لرئاسة الوزراء, من شأنه أن يقلل من الخصومة بين الوفد والقصر[52]، زيادة على ذلك، فأن وزارة حسين سري تعد امتداد لوزارة حسن صبري, إذ كانت باكورة اعمالها قائمة على اتباع سياسة الحياد، وتجنب مصر ويلات الحرب, وعلى ذلك الأساس شُكلت تلك الوزارة في الخامس عشر من تشرين الثاني عام 1940، واعتمدت في تشكيلها إلى حد كبير على أعضاء الوزارة السابقة[53].

ضمت الوزارة الجديدة كل من: حسين سري رئيساً لها، فضلاً عن توليه شؤون وزارتي الداخلية والخارجية وكالة[54]، ومحمد علي عيسى للعدل، ومحمد حسين هيكل للمعارف العمومية، ومصطفى عبد الرزاق للأوقاف، وعبد القوي أحمد للأشغال العمومية، وحسين صادق للمالية، ويوسف صالح للدفاع الوطني، وعبد الجليل أبو سمرة للشؤون الاجتماعية، وأحمد عبد الغفار للزراعة، وصليب سامي للتجارة والصناعة، وعلي إبراهيم للصحة العمومية، وعبد المجيد إبراهيم للمواصلات والتموين[55].

لم يطرأ أي تغيير على عمل صليب سامي عن طريق التغيير الوزاري الجديد، فهو شغل منصب وزير لإدارة شؤون وزارة التجارة والصناعة في حكومة حسن صبري، وانيطت له ذات المهمة في وزارة حسين سري، لذلك استمر في اكمال أعماله السابقة، بيد انه عزم على حل الخلاف الواقع بين وزارة التجارة ووزارة الحربية بشأن قوة مصلحة مصايد الأسماك, فإن تلك المصلحة تشرف على المصايد في البحرين الأحمر والمتوسط ومجرى النيل، وتمتلك قوة عسكرية مسلحة، لتكون قادرة على تنفيذ القانون، وتختلط تلك القوة بقوة خفر السواحل, مماأدى إلى حدوث إرباك في عمل كل منها[56]، لذلك عمل صليب سامي على مفاتحة وزارة الحربية، مؤكداً لها على ضرورة أن تتبع تلك القوى لمصلحة خفر السواحل، لتجنب حدوث اختلاف في الواجبات والاختصاص بين قوة مصايد الأسماك وخفر السواحل, وأن تكون جميعها تابعة لوزارة الحربية؛ من أجل منع عمليات التهريب، والتي تشترك أغلب الوزارات في مكافحتها, منها خفر السواحل التابع لوزارة الحربية, وقوة مصلحة الحدود في الصحاري وقوة الجمارك التابعة لوزارة التجارة وفي الموانئ ومنطقة القنال والبوليس المصري التابع لوزارة الداخلية[57].

عمل صليب سامي أثناء توليه وزارة الصناعة، على تشكيل لجنة من شأنها منح براءة الاختراع، ووضع قوانين لحمايتها وتشجيعها، على وفق أحدث النظم المعمول بها في الدول المتطورة، من أجل زيادة المعامل والمصانع التابعة للوزارة، لاسيما وأن حركة الصناعات نشطت في مصر أثناء مدة الحرب العالمية الثانية، كون دول الحلفاء قد اعتمدت على الصناعات المحلية بنسبة (70 %)، لذا اعتمدت بريطانيا على الصناعات التي تنجز داخل مصر، وقد تبوء صليب سامي رئاسة لجنة براءة الاختراع، بقرار من مجلس الشيوخ, وقد أنشأت إدارة خاصة للعمل على تشجيع الاختراع، وضمان حقوق المخترعين، وتوزيع الجوائز للمتميزين في ذلك المجال، ونظراً للجهود التي بذلها صليب سامي، أصدر الملك فاروق أمر ملكي، يقضي بمنح صليب سامي شرف رتبة الباشوية[58]، تكريما لجهوده في وزارة الصناعة[59].

اهتم صليب سامي بمعالجة مسألة عدد من التجار المحليين في القرى والارياف، والذين قاموا بشراء القطن من المزارعين بأسعار تقل عن الأسعار التي حددتها لجنة شراء القطن، الامر الذي حرم المزارعين من الحصول على حقوقهم بشكل كاملة، لذلك عمل على تشكيل لجنة مشتركة مع بنك التسليف الزراعي،وعملت على اساس أن قيام وزارة الصناعة بشراء القطن وفق الأسعار التي تحددها اللجنة

المشكلة، وقيام البنك بدفع (80%) من الأسعار المقررة، على أن يتم دفع الباقي بمجرد تنفيذ البيع[60]، وقدأسهمت تلك الإجراءات وبشكل كبير في حماية الفلاح المصري من جشع التجار, فضلا عن ضمان إلى مصانع النسيج التابع لوزارة التجارة والصناعة، ومن ثم وصوله إلى الأسواق العالمية عن طريق عمليات التصدير[61].

أصدرت وزارة الزراعة من اجل تشجيع المزارعين على زراعة القطن، قراراً يفضي الى شراء محصول القطن و حددت ثمن القنطار بـ(360) قرشا على عكس سعر التجار الذين كانوا يشترونه بسعر يتراوح بين (295_ 305) قرش للقنطار الواحد، فضلاً عن حماية المزارعين الذين تراوح إنتاجهم ما بين (50 _ 70) قنطار، على أن تتكفل الوزارة بحلج أقطانهم وبيعها إلى لجنة مختصة بشراء القطن, على أن تدفع الحكومة ما يعادل (90) % من ثمن القطن بمجرد إيداعه في المحالج الرسمية, أما الثمن المتبقي بذمة الحكومة، يدفع عند إتمام عملية البيع بشكل نهائي, أما المزارعين الذين قل انتاج محصولهم عن (50) قنطار، ولا يرغبون في تخويل الوزارة في حلج أقطانهم، فبإمكانهم الحصول على قروض تصل الى ما يعادل نحو(80) % من الأثمان الحقيقية لمحصولهم، وبذلك يكون صليب سامي قد حقق عن طريق التدابير السابقة أمرين مهمين وهما: توفي الدعم الكافي للمزارعين وحمايتهم من جشع واستغلال التجار، فضلاً عن المحافظة على أسعار القطن المصري من الهبوط، وضمان تصريفه الى الأسواق العامية[62].

شهدت الصناعة المصرية نمو وتطور بشكل ملحوظ مع نشوب الحرب العالمية الثانية, لذلك فقد أكد صليب سامي على ضرورة الاهتمام بصناعة الغزل والنسيج المصري،عن طريق توفير محصول القطن، ولاسيما وان مصر تحتل المركز الأول عالمياُ في عمليات انتاجه, فضلا عن الاهتمام بصناعة الأغذية المحفوظة، والصناعات الجلدية، والإسمنت، والصناعات الميكانيكية، ومواد البناء، وصناعات جديدة منها: تعليب الخضروات، وصناعة المطاط[63].

كان ازدياد الطلب على الصناعات المصرية هو بسبب ازدياد حجم العمليات العسكرية، وبالوقت نفسه انشغال أغلب المصانع العالمية بالإنتاج الحربي لتزويد الجيوش بالأسلحة الكافية في سوح القتال، لذلك نرى جملة من الصناعات تطورت ونضجت أثناء سنوات الحرب, منها صناعة استخراج النفط، والتي زاد نشاطها، وتوسيع عمليات التنقيب عن النفط، وقد تمكنت الحكومة المصرية من اكتشاف عدد من الحقول النفطية أهمها: حقل راس غارب، وحقل ابو درية، واللذين ساهما في زيادة الانتاج النفطي بشكل واضح، وعلى الرغم من ذلك، فقد بقي النفط المصري لا يكفي لسد الحاجة المحلية؛ بسب اعتماد جيوش الحلفاء على النفط عليه بشكل كبير, لذلك لجأت الحكومة إلى توزيع المشتقات النفطية بالبطاقات، والتي عدت من أهم المشاريع التي استحدثها صليب سامي من أجل توزيع مادة النفط الأبيض، وكانت حصة كل شخص ثلاث لترات اسبوعيا[64].

من ابرز النتائج التي افرزتها الحرب العالمية الثانية على مصر، مسألة استعمال وقود الطاقة، إذ تحولت مصر من استعمال الفحم إلى استعمال النفط، وذلك عن طريق اكتشاف عدد من الآبار النفطية، فضلا عن صعوبة وصول مادة الفحم من مراكز تواجده، جراء انقطاع خطوط المواصلات، ولاسيما البحرية منها؛ بسبب ظروف الحرب، وبسبب ذلك تحولت أغلب المصانع من استخدام بالفحم إلى استخدام النفط، لاسيما وسائل التدفئة والمخابز والأفران, ونتيجة لذلك ازداد عدد المنشآت الصناعية والمشتغلين فيها[65].

عمد صليب سامي الذي كان مسؤول عن وزارة التجارة والصناعة الى أيجاد صيغة تعاون مع وزارة المواصلات؛ من أجل استعمال سكك الحديد والقطارات في عملية نقل السلع والبضائع من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها وتصدير الفائض منها، وفي السياق ذاته، عمل على تشجيع عدد من الصناعات المحلية مثل صناعة طحن الغلال والحبوب، بعد أن كانت الدولة تستورد كميات كبيرة من الجريش وعلف الحيوانات من الخارج، كما عمدت وزارة الصناعة الى دعم صناعة الزيوت النباتية, لاسيما زيت السمسم وبذور الكتان والقطن, فضلاً على ما سبق، عمل صليب سامي على استغلال الثروة المائية في استعمالها بمجالات توليد الطاقة الكهربائية، وتشغيل اليد العاملة، من أجل التخفيف من ظاهرة البطالة السائدة في المجتمع المصري[66].

أكد صليب سامي في العديد من المناسبات، أن هدف الصناعة المصرية، ليس مجرد سد حاجات القوات الامنية في مصر، وسد حاجة الاستهلاك المحلي فحسب, وإنما تطمح الى تصدير العديد من المصنوعات الى خارج البلاد، ومن اجل تحقيق تلك الأهداف، فأن الوزارة تحتاج الى اتباع برامج على مستوى عالي[67].

أهتم صليب سامي بنظام البورصة، ولاسيما مع ارتفاع الأسهم التي وزعتها الشركات الاستثمارية المتواجدة في مصر [68]، والتي احدثت زيادة من (7,5) مليون عام 1940 الى (12) مليون عام 1941، مع انتعاش الصناعات المحلية، وسوق الأسهم، وتراكم رؤوس اموال تلك الشركات, ونظراً لكل تلك التطورات قامت وزارة التجارة والصناعة بتأسيس ما يسمى مجلس الإنتاج[69].

عمل صليب سامي على تطوير الصناعات الجديدة، التي نشأت حديثا، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، والعمل على معالجة مشكلة البطالة المنتشرة في البلاد، ولاسيما في المدن، بعد تزايد ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، مما أدى الى زيادة الكثافة السكانية في اغلب المدن، وأهمها القاهرة والإسكندرية والسويس والقنال، فضلاً عن ذلك، فقد أدت تلك الظاهرة إلى توقف العمل في الريف، وما يترتب على ذلك من أضرار كبيرة في الزراعة، ومن الحلول التي اقترحها صليب سامي للحيلولة من تلك المشاكل، هي إنشاء عدد من المعامل الكبرى في المدن، من استيعاب اكبر عدد من الايدي العاملة[70].

من جملة التدابير والتي سعى عن طريقها صليب سامي الى النهوض بالواقع الاقتصادي المصري، والاهتمام بالأيدي العاملة، هي سن قوانين تفضي الى التقليل من ساعات العمل، ومنح العمال عددا من الامتيازات،عن طريق توفير مساكن لهم، ولاسيما في المناطق البعيدة عن مناطق سكناهم، وزيادة اجورهم، وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية، ومن اجل تحقيق تلك المساعي، عمد صليب سامي على أيجاد آلية عمل مشتركة بين وزارة الصناعة ونقابات العمال[71].

الخاتمــة:

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج والتي يمكن اجمالها بما يأتي:

1. بحكم خبرته القانونية الطويلة، أظهر صليب سامي ملاحظات قيمة بخصوص تعديل القانون المدني، وهي تتوافق مع مصلحة المواطن المصري البسيط.
2. على الرغم من تأزم العلاقات مع إيطاليا لاسيما مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، الا ان ذلك لم يمنع صليب سامي من المسؤولية الإنسانية تجاه الرعايا الايطاليين وتحديداً أصحاب الدخل المحدود، نظراً لكونه مسؤولاً عن حراسة البنك الإيطالي في مصر، فقد قدم العديد من المساعدات الإنسانية الى أولئك الرعايا.
3. يلاحظ ان دور صليب سامي في وزارة التموين احدث استقراراً كبيراً في الأسواق المصرية، ولاسيما انه تعامل بطريقة مهنية مع التجار المحليين، إذ الغى دور التجار الوسطاء، واناط تلك المسؤولية بالحكومة بشكل مباشر.
4. عن طريق إدارة صليب سامي لوزارة التجارة والصناعة، لوحظ اهتمامه الكبير بزيادة محصول القطن، الذي عد عصب الاقتصاد المصري آنذاك.
5. حرص صليب سامي اثناء إدارته لوزارة التجارة والصناعة على منح براءة الاختراع، ووضع قوانين لحمايتها وتشجيعها، مما شكل حافز كبير لزياد نسبة الاختراع في البلاد.

الهوامـش.

(1) صليب سامي: سياسي مصري، ولد في القاهرة عام 1885، ينتمي الى عائلة قبطية، انهى تعليمه الابتدائي في مدرسة دمنهور عام 1896، ودرس الحقوق في مدرسة الخديوي للحقوق، بدأ في ممارسة المحاماة عام 1905، كان له دور في ثورة 1919، شارك في لجنة اعداد الدستور المصري عام 1923، تقلد العديد من المناصب لإدارية، فضلاً عن توليه عدد من الحقب الوزارية، أهمها منصب وزير الخارجية عام 1933، ووزير الحربية عام 1934، ووزير للتموين عام 1940، زيادة على شغل منصب وزير للصناعة والتجارة عدة مرات، اعتزل العمل السياسي بعد احداث ثورة 23 تموز عام 1952، توفي عام 1958. للمزيد من التفاصيل ينظر: صليب سامي، ذكريات صليب سامي1891–1952، تحقيق: سامي ابو النور, مكتبة مدبولي, القاهرة ,1999.

(2) علي ماهر (1881–1960): سياسي مصري ورجل دولة في 9 تشرين الثاني عام 1881 في منطقة شيخانة في مدينة العباسية في القاهرة، كانت ولادته تزامنا مع بداية ثورة مصر بقيادة أحمد عرابي 1881 نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي والديون التي ارهقت مصر، وعملت على فتح ابواب التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لمصر في عهد الخديو إسماعيل، أنهى دراسته الابتدائية والتحق بالمدرسة الخديوية الثانوية عام 1895 ترأس جمعية الهلال، حصل على شهادة البكالوريا عام 1898، التحق بمدرسة الحقوق عام 1899، وحصل على شهادتها 1903، حصل على الدكتوراه في القانون من فرنسا، عمل في المحاماة 1907 , توفي 20 آب 1960 في سويسرا، وثم نقل الى القاهرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: ميسون فياض درب العبادي، علي ماهر ودورة في السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية– ابن رشد، جامعة بغداد، 2006، ص1–5.

(3) تشكلت وزارة علي ماهر في 30 كانون الثاني بعد استقالة وزارة محمد توفيق نسيم والتي قدمت استقالتها بعد حدوث العديد من الاضطرابات والأحوال الدولية والغزو الإيطالي للحبشة وتأثيراته القوية على الرأي العام المصري من جهة والسياسة البريطانية من جهة أخرى وطلبت الأحزاب تكوين وزارة محايدة وإجراء مفاوضات مع الجانب البريطاني لعقد المعاهدة وأن تجري الوزارة انتخابات لتشكيل لجان جديدة ,وأن يتولى رئيس الديوان رئاسة الوزارة الجديدة، للمزيد من التفاصيل ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية 1878–1953، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وحدة الوثائق والبحوث التاريخية، القاهرة، 1975، ص311.

(4) مراد سيد أحمد سياسي مصري ولد عام 1875في القاهرة وتلقى تعليمه فيها درس القانون في سويسرا عمل بعد عودته قاضيا في المحاكم الأهلية في القاهرة, ثم مفتشا فيها وعين مستشارا ملكيا في وزارة الخارجية ثم الأشغال العامة ثم المواصلات تولى وزارة المعارف في وزارة إسماعيل صدقي الثانية 1930_1931، عين عضوا في اللجنة التنفيذية في حزب الشعب الذي آسسه إسماعيل صدقي ثم عين وزيرا مفوضا في بروكسل ثم نقل إلى روما في أيار 1935 ثم وزيرا مفوضا في برلين توفي عام 1954 للمزيد من التفاصيل ينظر: صليب سامي، ذكريات صليب سامي، ص211.

(5) الجامعة المصرية: بدأت فكرة إنشاء الجامعة المصرية على يد مصطفى كامل 1906 بعد حادثة دنشواي, وكانت في بدايتها تضم قسم للآداب والعلوم الجنائية والعلوم المالية والاقتصادية وقد صدر المرسوم الملكي في 11اذار 1925 بإنشاء

الجامعة المصرية على يد الملك فؤاد, وشملت العديد الكليات منها الآداب والطب والحقوق والهندسة والزراعة والطب البيطري, والتي سميت بجامعة فؤاد الأول وإطلاق على جميع المنشآت العامة التي أنشئت في عهده في عام 1938. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد عبد الفتاح بدير، الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة، 1950 ص706، سامية حسين إبراهيم، الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور 1908_1925، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ص27.

(6) صليب سامي، ذكريات صليب سامي، ص201.

(7) بعد استقالة وزارة علي ماهر الأولى 1936 بعد أن اجرى في عهدها تشكيل هيئة المفاوضات التي اضطلعت بالتفاوض مع الجانب البريطاني لإبرام المعاهدة، كما جرت انتخابات عامة حرة تمخضت عنها تشكيل برلمان جديد نال الوفد فيه أغلبية ساحقة ,حيث قامت بتشكيل وزارة جديدة في 9 ايار 1936–1937، والتي صادفت وفاة الملك فؤاد وغاب عن ميدان السياسة المصرية شخصية رئيسة ظلت تلعب دور البطولة منذ أن تولى العرش بنحو عقدين من الزمن، يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، 381.

(8) مصطفى النحاس: سياسي مصري ولد عام 1879 في بلدة سمنود في محافظة الغربية، درس في كتاتيب القرية وتعلم القراءة والكتابة وحفظ بعضا من القرآن الكريم ,الحقه والده في مكتب تلغراف محطة سكة حديد سمنود لإعداده لإشغال وظيفة تلغرافي, التحق بالمدرسة الناصرية الابتدائية ثم انتقل إلى المدرسة الخديوية وتخرج منها عام 1900، كان الأول على دفعته عمل في المحاماة في مكتب محمد فريد عام 1904 عين قاضيا عن محافظة قنا وأسوان والقاهرة وطنطا ثم حصل على رتبة البكوية, انضم إلى حزب الوفد ومطالبته لحقوق مصر, عين سكرتيرا لحزب الوفد عام 1920, نفى مع سعد زغلول إلى سيشل عام 1921، عين وزيرا للمواصلات في وزارة سعد زغلول عام 1924, عين رئيسا لحزب الوفد بعد وفاة سعد زغلول عام 1927 ,عين رئيسا للوزارة عام 1942 بعد أن اجبرته بريطانيا على تولية المنصب ,عين رئيسا للوزارة عام 1950, وعمل على إلغاء معاهدة 1936، اعتزل العمل السياسي بعد حريق القاهرة عام 1952، توفي عام 1965. للمزيد من التفاصيل ينظر: عباس حافظ، مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم، مطبعة مصر، القاهرة، 1936، ص255–259, مختار احمد نور, مصطفى النحاس رئيسا للوفد1927–1953, مطبعة دار الكتب القومية، القاهرة ,2005, ص30؛طارق زيدان خلف وخالد أحمد الويسي,العلاقة بين جمعية مصر الفتاة والاحزاب السياسية في مصر,مجلة كلية التربية, ,جامعة تكريت,مج25,العدد 10 ,2017, ص93.

(9) عبد الرزاق السنهوري: فقيه وقانوني مصري ولد عام 1895 في الإسكندرية، من أكبر علماء القانون المدني في عصره, حصل على شهادة الحقوق من جامعة القاهرة عام 1917، واختير في بعثة علمية إلى فرنسا فحصل على الدكتوراه في القانون والاقتصاد والسياسة عام 1926, عاد بعدها إلى القاهرة وتولى مناصب سياسية منها رئيس مجلس الدولة ووزير المعارف, ألف في القانون المدني أبحاثا ساهمت في تأسيس هذا العلم في جامعات مصر وسوريا والعراق والأردن, حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية واختير عضو بمجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1946, توفي عام 1971. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حامد محمد، موسوعة 187 شخصية مصرية، د. ت.، د. م، ص93.

(10) صليب سامي، ذكريات صليب سامي، ص201.

(11) هـ. ا. ك. فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث 1789–1950، ترجمة: أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، ط6، دار المعارف، القاهرة، 1972، ص672.

(12) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم التسلسل 311/729، المفوضية الملكية العراقية في القاهرة ,رقم الوثيقة 5/189/ ت، 12حزيران 1940.

(13) معاهدة 1936: معاهدة مصرية _ بريطانية عقدت في 28آب عام 1936، مثل الجانب المصري فيها مصطفى النحاس، ومثل الجانب البريطاني السفير البريطاني مايلز لامبسون, وقد تألفت المعاهدة من ستة عشر مادة نصت المادة الأولى على إنهاء الاحتلال البريطاني لمصر، والمادة الثانية دخولها عصبة الأمم، والمادة السابعة في حالة الحرب يحق لبريطانيا استخدام القوات البريطانية للموانئ والمطارات وطرق المواصلات والإجراءات الإدارية والاقتصادية, ومنها استخدام الأحكام العرفية، والمادة الثامنة نصت على تمركز القوات البريطانية في قناة السويس وبقائها حتى تتمكن القوات المصرية من حماية القنا وسلامة مواصلاتها, وحددت تلك القوات بعشرة آلاف جندي بالإضافة سلاح الطيران وحددته بأربعمائة طيار. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز الشناوي وجلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، 1969، ص743.

(14) دار المحفوظات العمومية المصرية، الأمر الملكي رقم 58, 16حزيران 1940.

(15) إدوارد فردريك هاليفاكس (1881–1959): سياسي ورجل دولة بريطاني، ولد في دفنشر، وهو الابن الرابع للفايكونت هاليفاكس رجل الدين الكاثوليكي في يوركشاير, درس علم اللاهوت في دايتون، وأصبح عضوا محافظا في البرلمان عن ريبون في كانون الثاني 1910، وشغل منصب نائب الملك في الهند خلال المدة (1925_1931)، ثم أصبح وزيرا للخارجية للمدة (1938–1940)، وسفيرا لبلادة في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (1941–1946). للمزيد من التفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Brittanica, vol 4, p. 856.

(16) جريدة الأهرام، العدد 20169، 5ايار 1940، ص8.

(17) حسن صبري: سياسي مصري، ولد عام 1885, درس في مدرسة المعلمين العليا، ومدرسة الحقوق الخديوية، وعين بعد تخرجه مدرسا، ثم ناظرا لمدرسة محمد علي في القاهرة، تولى منصب وزير المالية عام 1933، ثم تدرج في المناصب القضائية، وعين وزيرا مفوضا لمصر في لندن عام 1935، ثم وزيرا للمواصلات والتجارة والصناعة عام 1936، ثم وزيرا للمواصلات والحربية والبحرية عام 1938، تولى منصب رئاسة الوزراء عام 1940, توفي وهو يلقي خطاب العرش في نفس العام. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد عطيه الله، القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، 1968، ص464، يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص45.

(18) دار المحفوظات العمومية المصرية, الأمر الملكي رقم 60 , 21 أيلول 1940.

(19) تألفت الوزارة الجديدة في28حزيران 1940، والتي ضمت كل من حسن صبري للرئاسة والخارجية و عبد الحميد سلمان المالية وحلمي عيسى للعدلية ومحمود فهمي النقراشي للداخلية ومحمود فهمي القيسي للدفاع وحسين صبري للأشغال وصليب سامي للتموين ومصطفى عبد الرزاق للأوقاف و إبراهيم عبد الهادي للتجارة والصناعة و أحمد عبد الغفار للزراعة ومحمد حسين هيكل للمعارف و محمود غالب للمواصلات ومحمد حافظ رمضان للشؤون الاجتماعية وأيوب وزير الدولة، عبد المجيد إبراهيم صالح وزير دولة وعلي إبراهيم للصحة. للمزيد من التفاصيل ينظر: د. ك. و, ملفات البلاط الملكي, رقم التسلسل311/724, المفوضية الملكية العراقية في القاهرة, 1تموز 1940, رقم الوثيقة 167، ص47.

(20) صالح حرب: سياسي ورجل دولة مصري، ولد في جزيرة الحرسات إحدى القرى التابعة لمحافظة سوان عام 1889، من عائلة عرفت العسكرية منذ نشأتها، تلقى تعليمة في الكتاتيب، وحفظ القرآن الكريم، التحق بمدرسة أسوان الابتدائية عام 1895، ثم التحق بمدرسة خفر السواحل العسكرية، تخرج منها عام 1903، برتبة ملازم ثان، حصل على العديد من الترقيات، أصبح الحاكم العسكري لمرسي مطروح وسيوة، شغل منصب وزير الدفاع في وزارة علي ماهر الثانية للمدة (1939–1940)، عرف بعدائه لبريطانيا، وقد اعترض عليه المندوب السامي البريطاني في أثناء تشكيل وزارة حسن صبري، وللتي أقصي منها بالضغط على رئيس الوزراء من قبل بريطانيا، توفي عام 1967. للمزيد من التفاصيل ينظر: منال عباس كامل الخفاجي، المصدر السابق، ص149.

(21) عباس حميدي, التطورات السياسية في مصر في وثائق الممثليات العراقية في القاهرة 1930–1942، بيت الحكمة, بغداد , 2002, ص723.

(22) شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرزاق، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري، القاهرة، 2000، ص273.

(23) محمد صبيح، أيام وأيام (1882–1956)، منشورات العالم العربي، القاهرة، 1967، ص275.

(24) صلاح العقاد, العرب والحرب العالمية الثانية ,مطبعة الرسالة , القاهرة ,1996, ص27.

(25) جريدة الوقائع المصرية، العدد 162، 2 كانون الأول،1940.

(26) أنشئت وزارة التموين لأول مرة في وزارة حسن صبري، وعين صليب سامي كأول وزير يتقلد وزارة التموين في 27حزيران عام 1940، بعد استقالة وزارة علي ماهر, وكانت معالمها تابعة لوزارتي الصناعة والتجارة, وبعد الخلاف الذي نشأ داخل الوزارة؛ بسبب إصرار الوزراء السعديين على ضرورة إعلان مصر الحرب، الأمر الذي عارضه حسن صبري وتمسكه بعدم دخول الحرب، قدم الوزراء السعديون استقالتهم، فأجرى حسن صبري تعديلا وزاريا, أسندت إلى صليب سامي وزارة التجارة الصناعة إلى جانب وزارة التموين. للمزيد من التفاصيل ينظر: سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية1937_1952، ط2, مكتبة مدبولي, القاهرة ,1996, ص 103–106، محمد الجوادي، البنيان الوزاري في مصر 1878–1996، دار الشروق، القاهرة، 1996، ص17؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص786.

(27) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم التسلسل 311/729, المفوضية الملكية العراقية في القاهرة، 9 تشرين الأول 1940، رقم الوثيقة 27، ص79.

(28) صليب سامي، ذكريات صليب سامي، ص203.

(29) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي, رقم التسلسل 311/729 , المفوضية الملكية العراقية في القاهرة، 17 تشرين الثاني 1940، رقم الوثيقة 17، ص60.

(30) جريدة البلاغ، العدد 14190, , 9 كانون الأول 1940، ص4.

(31) نوال قاسم، تطورات الصناعة المصرية من عصر محمد علي إلى عصر عبد الناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، د. ت، ص263.

(32) جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1955، ص44.

(33) محمد فاتح عقيل وفؤاد محمد صفار، اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة للإنتاج الصناعي، مطبعة المصارف، الإسكندرية، 1967، ص56.

(34) جريدة المصري، العدد 3064, 10 كانون الاول 1941,ص5.

(35) جريدة الاهرام، العدد 20160 ,15 نيسان 1940، ص8.

(36) التسعير الجبري: هو اتخذته الحكومة المصرية عام 1940، ارادت من خلاله تحديد تسعيرة ثابتة لمختلف السلع والخدمات في مصر؛ لكي لا يستغل التجار التلاعب في الأسعار. للمزيد من التفاصيل ينظر: صليب سامي، ذكريات صليب سامي، ص207.

(37) اسماعيل محمد هاشم, مذكرات في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية للطباعة، الاسكندرية ,1973، ص241.

(38) آرثر كووك، الصناعات والصناع، ترجمة: عوض جندي، مطبعة مصر، القاهرة، 2000، ص78.

(39) خلف عبد العظيم الميري، قناة الوقائع المصرية، تاريخ الدخول إلى موقع القناة 25 حزيران .2022

(40) راشد البراوي، محمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في مصر، ط3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948، ص260.

(41) جريدة البلاغ، العدد 3869, 19حزيران، 1935, ص5.

(42) سوق روض الفرج: تم انشاؤه في بداية عام 1940 , والذي يعد من أجمل أسواق القاهرة من نوعها؛ فقد كانت السوق واسعة الأرجاء مبنية بالطوب الأحمر المضغوط، وتتوفر فيها أسباب الحفظ من ثلاجات كبيرة، ومخازن واسعة بعضها، مقفل من الأعلى والبعض الآخر مكشوف للهواء، ويشرف على إدارتها والرقابة على البيع والشراء فيها، موظفون مختصون، وتتولى حفظ النظام فيها فصيلة من رجال البوليس، ولما كان إقبال تجار الجملة على هذه السوق كبيرا وضعت

قواعد ثابتة لتأجير محالها لهم حتى لا يظلم أحد منهم وأقدم صليب سامي بتشكيل لجنة لتقص في شكواهم وعرض قراراتها على وزير التموين. للمزيد من التفاصيل ينظر: جريدة المصور، العدد 423، 18تشرين الثاني 1940.

(43) أحمد حسنين: سياسي مصري، ولد عام 1885، وهو ابن الشيخ محمد حسنين، من رجال الأزهر، تعلم في مصر، والتحق بجامعة أكسفورد، وحاول الانخراط في الجيش البريطاني عام 1914, عين سكرتيرا عربيا للجنرال (ماكسويل) ثم مساعد مفتش بوزارة الداخلية ثم السكرتير الأول في بعثة واشنطن عام 1924، كلف من قبل الحكومة المصرية بمفاوضات الحدود مع إيطاليا عام 1924, عين أمين للقصر في عهد الملك فؤاد واستمر في عملة 15 عاما، صحب الأمير فاروق إلى لندن؛ في رحلته الدراسية، وعين رئيس للديوان الملكي عام 1940, توفي عام 1946 على إثر تصادم في جسر كوبري عباس, كان الحادث مدبر من قبل الملك فاروق بعد أن كان على علاقة مع والدته الملكة نازلي. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجلة الرسالة، العدد 660 ,2 شباط 1946، ص19؛ أسماء أبو زيد سلامة، الديوان الملكي 1922–1952 دراسة تاريخية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، جامعة قناة السويس، مجلد (22)، العدد(2)، 2022، ص215.

(44) صليب سامي، ذكريات صليب سامي، ص209.

(45) المصدر نفسه، ص209.

(46) جريدة المصور، العدد 409, 12آب 1932، ص10.

(47) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر 1939_1945، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ج4، ص115.

(48) جريدة الدفاع، العدد 1679 ,17تشرين الثاني 1940، ص3.

(49) محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر فاروق بداية ونهاية، دار الخيال، القاهرة, 2000، ص59–60.

(50) عبد العظيم رمضان، مصر والحرب العالمية الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1998، ص235.

(51) حسين سري: سياسي مصري، ولد عام 1892، وهو ابن الوزير حسين، سري تخرج من المدرسة السعدية عام 1910، ثم حصل على دبلوم الهندسة في لندن عام 1915، تخصص في شؤون الري في وزارة العمل والأشغال العمومية، تدرج في وظائف الوزارة أصبح وزيرا للأشغال عام 1937–1939، ثم وزيرا للمالية في وزارة علي ماهر عام 1940، تولى رئاسة الوزراء واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية والخارجية تولى رئاسة الوزراء المحايدة عام 1952، توفي عام 1960. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود عبد الله صالح درب، حسين سري باشا ودوره السياسي في مصر (1892_1952) رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2011، ص20؛ يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية, ص426.

(52) د. ك. و, ملفات البلاط الملكي, رقم التسلسل 729/311، المفوضية الملكية العراقية في القاهرة، رقم الوثيقة 569, 17تشرين الثاني 1940، ص60.

(53) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص427؛ عبد العظيم رمضان, مصر والحرب العالمية الثانية مطابع الاهرام التجارية ,القاهرة ، 1977, ص240.

(54) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص807؛ جريدة الزمان، العدد 962 ,16تشرين الثاني 1940، ص1.

(55) مارسيل كولومب، تطوير مصر 1924_1950، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1976، ص126.

(56) عبد الرحمن زكي، الشرق الأوسط دراسة شاملة لبلدانه واحواله الاقتصادية والاستراتيجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د. ت)، ص36.

(57) صليب سامي، ذكريات صليب سامي، ص221.

(58) الباشوية: وهو من القاب الدولة العثمانية، ويطلق على حاملها صاحب السعادة، وتمنح للوزراء ووكلاء الوزراء والمستشارون، الذين يتولون الوزارة. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد شوكت التوني المحامي، احزاب وزعماء 1919 _1952، ط1, مطبعة الدار المصرية، القاهرة ,1980, ص80؛ مصطفى بركات، الالقاب والوظائف الحكومية ,1517 _1924, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ,القاهرة، (د, ت), ص290_294.

(59) جريدة الأهرام، العدد20354 ,17ايار 1940، ص6.

(60) جريدة الأهرام، العدد20357 ,19 أيار 1940، ص3.

(61) صليب سامي، ذكريات صليب سامي، ص229؛ جريدة الأهرام، العدد 21349 ,12 آب 1941، ص4؛ عبد العزيز مرعي وعيسى عبده إبراهيم، المشكلات الاقتصادية المعاصرة في الاقليم المصري , شركة الطباعة الفنية المتحدة ,القاهرة ,1961, ص10 .

(62) راشد البراوي، محمد حمزة عليش، التطورات الاقتصادية في مصر في العصر الحديث، ط3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1948، ص274.

(63) جريدة الأهرام، العدد 20354 ,19 أيار 1941، ص3.

(64) د. ك. و. ملفات البلاط الملكي ,رقم التسلسل 5/228,208/311/ ت، المفوضية الملكية العراقية في القاهرة، 1تموز 1940، رقم الوثيقة 176,ص20 .

(65) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص744؛ أمينة شفيق، الطبقة العاملة المصرية النشأ والتطور, المكتبة السياسية، القاهرة 1987، ص42 .

(66) جريدة الأهرام، العدد 20354 ,17 أيار 1941، ص5.

(67) محمد السعيد إدريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1989، ص250_251.

(68) جريدة الأهرام، العدد 20354 ,17 أيار 1941، ص5.

(69) مجلس الإنتاج: أسس في عام 1941، من قبل وزارة التجارة والصناعة والتموين المصرية، والذي عمل على تنفيذ سياسة الوزارة في المساهمة برؤوس الأموال المشروعات الكبيرة وتدبير القروض الأزمة للتوسع في الصناعة، عن طريق البنوك الصناعية، وضمان نسب معقولة في الأرباح جذبا لرؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ تلك المشاريع. للمزيد من التفاصيل

ينظر: إياد عايش محمد الكبيسي، التطورات السياسية والاقتصادية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2009، ص223.

(70) مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع الاقتصادي، القاهرة، مكتبة البيان العربي، 1957، ص214؛ الاهرام، العدد 31563 ,11 أيار 1973, ص7.

(71) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر كفاح عمال النسيج في مصر 1938–1947، مطابع شبر الخيمة، القاهرة، 1932، ص230.

1. Salib Sami: An Egyptian politician, born in Cairo in 1885, belongs to a Coptic family, finished his primary education at Damanhour School in 1896, and studied law at the Khedive Law School, began practicing law in 1905, had a role in the 1919 revolution, participated In tIe Egyptian Constitution Drafting Committee in 1923, he held many administrative positions, in addition to assuming a number of ministerial periods, the most important of which were the position of Minister of Foreign Affairs In 1933, Minister of War In 1934, and Minister of Supply in 1940, In addition to holding the position of Minister of Industry and Trade several times, he retired Political action after the events of the revolution of July 23, 1952, he died in 1958. For more details, see: Sami Cross, Memories of Sami Cross 1891-1952, investigation: Sami Abu Al-Nour, Madbouly Library, Cairo, 1999.
2. The Ali Maher Ministry was formed on January 30 after the resignation of the Ministry of Muhammad Tawfiq Nasim, which submitted its resignation after the occurrence of many disturbances and international conditions and the Italian Invasion of Abyssinia and its strong influence on Egyptian public opinion on the one hand and British policy on the other hand. The parties requested the formation of a neutral ministry and negotiations with The British side to conclude the treaty and for the ministry to hold elections to form new committees, and for the chief of staff to assume the presidency of the new ministry. For more details, see: Younan Labib Rizk, History of the Egyptian Ministries 1878-1953, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Documents and Historical Research Unit, Cairo, 1975. P. 311.
3. Murad Sayed Ahmed is an Egyptian politician, born in 1875 in Cairo, and received his education there. He studied law in Switzerland. After his return, he worked as a judge in the civil courts in Cairo, then as an inspector there. He was appointed as a royal advisor in the Ministry of Foreign Affairs, then Public Works, then Transportation. 1930_1931, he was appointed as a member of the Executive Committee of the People's Party, whichh was founded by Ismail Sidqi, then appointed Minister Plenipotentiary in Brussels, then transferred to Rome In May 1935, then Minister Plenipotentiary in Berlin. He died in 1954. For more details, see: Sami Cross, Memories of Sami Cross, p. 211
4. .The Egyptian University: The idea of establishing the Egyptian University began with Mustafa Kamel in 1906 after the Denshway incident, and at Its beginning it included a department of literature, criminal sciences, and financial and economic sciences. The royal decree was issued on March 11, 1925 to establish the Egyptian University at the hands of King Fouad, and it included many faculties, including arts Medicine, law, engineering, agriculture and veterinary medicine, which were named

Fouad I University and the launch of all public facilities that were established during his reign in 1938. For more details see: Ahmed Abdel Fattah Bedir, Prince Ahmed Fouad and the Establishment of the Egyptian University, Fouad I University Press, Cairo, 1950 P. 706, Samia Hussein Ibrahim, Al-Ahlia University between Origins and Development 1908_1925, The Egyptian General Book Organization, Cairo, 1985, p. 27.

5. Sami Cross, Memories of a Sami Cross, pg. 201
6. .After the resignation of Ali Maher's first cabinet in 1936, after he formed the negotiating committee that undertook negotiations with the British side to conclude the treaty, and free general elections were held that resulted in the formation of a new parliament in whichh the delegation won an overwhelming majority, as it formed a new ministry on May 9 1936-1937, which coincided with the death of King Fuad and was absent from the field of Egyptian politics, a major figure who has been playing a starring role since he assumed the throne for nearly two decades, Younan Labib Rizk, History of Egyptian Ministries, 381.
7. Mustafa Al-Nahhas: An Egyptian politician, born in 1879 In the town of Samanoud in the Gharbia Governorate. He studied in the village writers, learned to read and write, and memorized some of the Noble Qur'an. His father joined him in the telegraph office of the Samanoud railway station, to prepare him for a telegraphic job. He joined the Nasiriyah elementary school, then moved He went to the Khedive school and graduated from it In 1900. He was the first In his class to work as a lawyer in the office of Muhammad Farid. In 1904 he was appointed as a judge for the governorates of Qena, Aswan, Cairo and Tanta, then he obtained the rank of baccalaureate. He was exiled with Saad Zaghloul to the Seychelles in 1921. He was appointed Minister of Communications in the Ministry of Saad Zaghloul in 1924. He was appointed head of the Wafd Party after the death of Saad Zaghloul in 1927. He was appointed head of the ministry in 1942 after Britain forced him to assume the position. He was appointed head of the ministry in 1950, and worked On the annulment of the 1936 Treaty, he retired from political work after the Cairo fire in 1952, he died in 1965. For more details, see: Abbas Hafez, Mustafa Al-Nahhas or the Leadership and the Leader, Misr Press, Cairo, 1936, pp. 255-259, Mukhtar Ahmed Nour, Mustafa Al-Nahhas as Chairman For the delegation 1927-1953, Dr. Press National Books R, Cairo, 2005, p. 30.
8. Abd al-Razzaq al-Sanhouri: An Egyptian jurist and jurist, born in 1895 in Alexandria, one of the greatest scholars of civil law In his time, obtained a law degree from Cairo University In 1917, and was chosen on a scientific mission to France and obtained a doctorate in law, economics and politics in 1926, he returned After that, he moved to Cairo and assumed political positions, including Chairman of the State Council and Minister of Education. He wrote research papers on civil law that contributed to the establishment of this science in the universities of Egypt, Syria, Iraq and Jordan. He won the State Appreciation Award in Social Sciences and was chosen as a member of the Arabic Language Academy in Cairo In 1946. He died In 1971. For more details, see: Muhammad Hamid Muhammad, Encyclopedia of 187 Egyptian Personalities, d. T., D. M, p. 93.
9. Sami Cross, Memories of a Sami Cross, pg. 201

10. .e. a. K. Fisher, History of Europe In the Modern Era 1789-1950, translated by: Ahmed Naguib Hashem, Wadih al-Dabaa, 6th edition, Dar al-Ma'arif, Cairo, 1972, p. 672.
11. Dr. K. And the. Royal Court Files, Serial No. 729/311, Iraqi Royal Commission in Cairo, Document No. 189/5/T, June 12, 1940.
12. Treaty of 1936: An Egyptian-British treaty concluded on August 28, 1936, in whichh the Egyptian side was represented by Mustafa al-Nahhas, and the British side was represented by British Ambassador Miles Lampson. The treaty consisted of sixteen articles, the first article stipulating the end of the British occupation of Egypt, and the second article stipulating its entry into the League Nations, and Article VII, in the event of war, Britain has the right to use British forces for ports, airports, transportation routes, administrative and economic procedures, including the use of martial law, and Article Eight stipulates the stationing of British forces in the Suez Canal and their survival so that the Egyptian forces can protect the canal and the safety of Its communications, and these forces were identified as ten Thousands of soldiers, In addition to the Air Force, and limited it to four hundred pilots. For more details, see: Abd al-Aziz al-Shennawi and Jalal Yahya, Documents and Texts of Modern and Contemporary History, Dar al-Ma'arif, Cairo, 1969, p. 743.
13. Public Archives House, Royal Order No. 58, June 16, 1940.
14. Edward Frederick Halifax (1881-1959): a British politician and statesman, born in Vincent, the fourth son of the Viscount Halifax, a Catholic clergyman in Yorkshire, studied theology in Dayton, and became a Conservative Member of Parliament for Ripon in January 1910, and served The position of Viceroy In India during the period (1925_1931), then he became Minister of Foreign Affairs for the period (1938-1940), and his country's ambassador to the United States of America for the period (1941-1946). For more details see:
15. The New Encyclopedia Brittanica, vol 4, p. 856.
16. Al-Ahram Newspaper, Issue 20169, May 5, 1940, p. 8.
17. Hassan Sabri: An Egyptian politician, born in 1885. He studied at the Higher Teachers' School and the Khedive Law School. After his graduation, he was appointed as a teacher, then superintendent of the Muhammad Ali School in Cairo. He assumed the position of Minister of Finance in 1933, then rose to judicial positions, and was appointed as a minister. Plenipotentiary to Egypt in London in 1935, then Minister of Communications, Trade and Industry in 1936, then Minister of Communications, War and Navy in 1938. He assumed the position of Prime Minister in 1940. He died while delivering the Throne Speech in Ihe same year. For more details, see: Ahmed Atiya Allah, The Political Dictionary, 3rd Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 1968, p. 464, Younan Labib Rizk, History of Egyptian Ministries, p. 45.
18. Public Archives, Royal Decree No. 60, September 21, 1940.
19. The new ministry was formed on June 28, 1940, which included Hassan Sabri for the Presidency and Foreign Affairs, Abd al-Hamid Salman for Finance, Hilmi Issa for Justice, Mahmoud Fahmy al-Naqrashi for the Interior, Mahmoud Fahmy al-Qaisi for Defense, Hussein Sabri for Works, Sami Cross for Supply, Mustafa Abd al-Razzaq for Endowments, Ibrahim Abd al-Hadi for Trade and Industry, Ahmed Abdul

Ghaffar for Agriculture, Muhammad Hussein Haikal for Knowledge, Mahmoud Ghaleb for Communication, Muhammad Hafez Ramadan for Social Affairs, Ayoub, Minister of State, Abdul Majeed Ibrahim Saleh, Minister of State, and Ali IbrahiI for Health. For more details see: D. K. And, Royal Court Files, Serial No. 724/311, Iraqi Royal Commission in Cairo, July 1, 1940, Document No. 167, p. 47.

20. Salih Harb: An Egyptian politician and statesman. He was born in Al-Harasat Island, one of the villages In the Swan Governorate in 1889. From a family known to the military since its inception, he received education in the books and memorized the Noble Qur'an. He joined the Aswan Elementary School in 1895, then joined the Coast Guard School. Military, graduated in 1903, with the rank of second lieutenant, received many promotions, became the military governor of Marsa Matruh and Siwa, held the position of Minister of Defense in Ali Maher's second ministry for the period (1939-1940), was known for his hostility to Britain, and the British High Commissioner objected to him During the formation of Hassan Sabri's ministry, from which he was excluded by pressure on the prime minister by Britain, he died In 1967. For more details, see: Manal Abbas Kamel Al-Khafaji, previous source, p. 149.
21. Abbas Hamidi, Political Developments in Egypt in the Documents of the Iraqi Representations in Cairo 1930-1942, House of Wisdom, Baghdad, 2002, p. 723.
22. Shawqi Atallah Al-Jamal, Abdullah Abdul-Razzaq, History of Europe from the Renaissance to the Cold War, The Egyptian Bureau, Cairo, 2000, p. 273.
23. Muhammad Sobeih, Days and Days (1882-1956), Al-Alam Al-Arabi Publications, Cairo, 1967, p. 275.
24. Salah Al-Akkad, The Arabs and the Second World War, Al-Risala Press, Cairo, 1996, p. 27.
25. Egyptian Gazette, No. 162, December 2, 1940.
26. The Ministry of Supply was established for the first time In the Ministry of Hassan Sabri, and Salib Sami was appointed as the first minister to hold the Ministry of Supply on June 27, 1940, after the resignation of Ali Maher's ministry, and Its features were affiliated with the Ministries of Industry and Trade, and after the dispute that arose within the ministry; Because of the insistence of the Saadian ministers on the necessity of declaring war on Egypt, whichh was opposed by Hassan Sabri and his adherence to not entering the war, the Saadi ministers submitted their resignations, so Hassan Sabri made a cabinet reshuffle, which entrusted Sami the Ministry of Trade and Industry along with the Ministry of Supply. For more details, see: Sami Abu Al-Nour, The Role of the Palace in Political Life 1937_1952, 2nd Edition, Madbouly Library, Cairo, 1996, pp. 103-106, Muhammad Al-Jawadi, The Ministerial Building in Egypt 1878-1996, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1996, p. 17; Jaafar Abbas Hamidi, previous source, p. 786.
27. Dr. K. And the. Royal Court Files, Serial No. 729/311, Iraqi Royal Commission in Cairo, October 9, 1940, Document No. 27, p. 79.
28. Sami Cross, Memories of a Sami Cross, pg. 203
29. .Dr. K. And the. Royal Court Files, Serial No. 729/311, Iraqi Royal Commission in Cairo, November 17, 1940, Document No. 17, p. 60.
30. Al-Balagh Newspaper, Issue 14190, December 9, 1940, p. 4.

31. Nawal Qassem, The Developments of the Egyptian Industry from the Era of Muhammad Ali to the Era of Abdel Nasser, Madbouly Bookshop, Cairo, d. T, p. 263.
32. Gamal El-Din Mohamed Saeed, Economic Development in Egypt Since the Great Global Depression, Arab Statement Committee Press, Cairo, 1955, p. 44.
33. Muhammad Fatih Aqil and Fouad Muhammad Saffar, The Economics of the United Arab Republic for Industrial Production, Banks Press, Alexandria, 1967, p. 56.
34. Al-Masry Newspaper, Issue 3064, December 10, 1941, p. 5.
35. Al-Ahram Newspaper, Issue 15, April 1940, 20160, p. 8.
36. Compulsory pricing: It was taken by the Egyptian government in 1940, through whichh it wanted to set a fixed price for various goods and services in Egypt. In order not to exploit traders manipulation of prices. For more details, see: Sami Cross, Memories of a Sami Cross, p. 207.
37. Ismail Mohamed Hashem, Notes on Economic Development, Egyptian Universities Publishing House, Alexandria, 1973, p. 241.
38. Arthur Cook, Industries and Industries, translated by: Awad Jundi, Misr Press, Cairo, 2000, p. 78.
39. Khalaf Abdel-Azim Al-Miri, Al-Waqae' Al-Masryia Channel, date of entry to the channel's website, June 25, 2022.
40. Rashid Al-Barawi, Muhammad Hamza Alish, Economic Development in Egypt, 3rd edition, Al-Nahda Al-Masrya Library, Cairo, 1948, p. 260.
41. Royal Decree Issued by King Fouad on December 20, 1934, Fouad Karam, Eyeglasses and Ministries since the establishment of the first eyeglasses body on August 28, 1878 until the establishment of the Republic on June 18, 1953, Egyptian General Book Organization, Cairo, 1994, p. 340.
42. Al-Balagh Newspaper, Issue 3869, June 19, 1935, p. 5.
43. Rawd Al-Farag Market: It was established at the beginning of 1940, and It is considered one of the most beautiful markets in Cairo of Its kind. The market was large In area, built of pressed red bricks, and there were reasons for preservation, such as large refrigerators, and spacious stores, some of which were closed from the top and others were exposed to the air. Specialized employees supervised its management and oversight of buying and selling in it, and a platoon of policemen was in charge of maintaining order. And since the wholesalers' turnout for this market was great, fixed rules were set for renting out its premises to them so that none of them would be wronged. The Supreme Cross formed a committee to investigate their complaints and present its decisions to the Minister of Supply. For more details, see: Al Musawwar Newspaper, Issue 423, November 18, 1940.
44. Ahmed Hassanein: An Egyptian politician, born in 1885, and he Is the son of Sheikh Muhammad Hassanein, one of the men of Al-Azhar. He was educated in Egypt, joined the University of Oxford, and tried to enlist In the British army in 1914. He was appointed Arab secretary to General (Maxwell), then an assistant inspector at the Ministry of Interior Then the first secretary in the Washington mission in 1924, he was assigned by the Egyptian government to negotiate the borders with Italy in 1924. He was appointed secretary of the palace during the reign of King Fouad and continued his work for 15 years. He accompanied Prince Farouk to London; On his

study trip, he was appointed head of the royal court in 1940. He died in 1946 as a result of a collision at the Abbas Bridge. The accident was orchestrated by King Farouk after he had an affair with his mother, Queen Nazli. For more details, see: Al-Risala Magazine, Issue 660, February 2, 1946, p. 19; Asmaa Abu Zaid Salama, The Royal Court 1922-1952 Historical Study, Journal of the Association of Arab Universities, Suez Canal University, Volume (22), Issue (2), 2022, p. 215.

45. Sami Cross, Memories of a Sami Cross, pg. 209
46. .The same source, p. 209.
47. Al Musawwar Newspaper, Issue 409, August 12, 1932, p. 10.
48. Abdel-Azim Ramadan, The Development of the National Movement in Egypt 1939_1945, 2nd Edition, The Egyptian General Book Organization, 1999, Part 4, p. 115.
49. Al-Difaa Newspaper, No. 1679, November 17, 1940, p. 3.
50. Muhammad Odeh, How the monarchy fell in Egypt, Farouk, beginning and end, Dar Al-Khayal, Cairo, 2000, pp. 59-60.
51. Abdel-Azim Ramadan, Egypt and the Second World War, the Egyptian General Book Organization, Cairo, 1998, pg. 235.
52. Hussein Sirri: An Egyptian politician, born in 1892. He Is the son of Minister Hussein. Sirri graduated from the Saadiya School in 1910, then obtained a diploma in engineering in London in 1915. He specialized in irrigation affairs at the Ministry of Labor and Public Works. Minister of Works in 1937-1939, then Minister of Finance in Ali Maher's ministry In 1940. He assumed the prime minister's office and reserved for himself the Ministry of Interior and Foreign Affairs. He assumed the neutral prime minister's office In 1952. He died In 1960. For more details, see: Mahmoud Abdullah Saleh Darb, Hussein Sri Pasha and his political role in Egypt (1892_1952) MA thesis (unpublished), Institute of Arab History and Scientific Heritage, Baghdad, 2011, p. 20; Younan Labib Rizk, History of the Egyptian Ministries, pg. 426.
53. Dr. K. And, Royal Court Files, Serial No. 311/729, Iraqi Royal Commission in Cairo, Document No. 569, November 17, 1940, p. 60.
54. Younan Labib Rizk, History of the Egyptian Ministries, p. 427; Abdel-Azim Ramadan, Egypt and the Second World War, Al-Ahram Commercial Press, Cairo, 1977, p. 240.
55. Jaafar Abbas Hamidi, previous source, p. 807; Al-Zaman Newspaper, Issue No. 962, November 16, 1940, p. 1.
56. Marcel Colomb, The Development of Egypt 1924_1950, translated by: Zuhair Al-Shayeb, Madbouly Bookshop, Cairo, 1976, p. 126.
57. Abd al-Rahman Zaki, The Middle East, a comprehensive study of its countries and their economic and strategic conditions, Egyptian Renaissance Library, Cairo, (Dr. T), p. 36.
58. Sami Cross, Memories of a Sami Cross, pg. 221.
59. Pashawiya: It Is one of the titles of the Ottoman Empire, and Its bearer is called His Excellency, and it Is granted to ministers, deputy ministers, and advisors, who assume the ministry. For more details, see: Muhammad Shawkat al-Tuni, the lawyer, Parties and Leaders 1919_1952, 1st Edition, Al-Dar Al-Masria Press, Cairo, 1980, p.

80; Mustafa Barakat, Titles and Governmental Positions, 1517_1924, Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, (D, T), pp. 290_294.

60. Al-Ahram Newspaper, Issue 20354, May 17, 1940, p. 6.
61. Al-Ahram Newspaper, Issue 20357, May 19, 1940, p. 3.
62. Sami Cross, Memories of Sami Cross, p. 229; Al-Ahram Newspaper, Issue 21349, August 12, 1941, p. 4; Abdel Aziz Marei and Issa Abdo Ibrahim, Contemporary Economic Problems in the Egyptian Region, United Art Printing Company, Cairo, 1961, p. 10.
63. Rashid Al-Barawi, Muhammad Hamza Alish, Economic Developments in Egypt in the Modern Era, 3rd edition, Al-Nahda Al-Masrya Library, Cairo, 1948, p. 274.
64. Al-Ahram Newspaper, Issue 20354, May 19, 1941, p. 3.
65. Dr. K. And the. Royal Court Files, serial number 311/228,208/5/T, Iraqi Royal Commission in Cairo, July 1, 1940, Document No. 176, p. 20.
66. Jaafar Abbas Hamidi, previous source, p. 744; Amina Shafiq, The Egyptian Working Class, Origin and Development, The Political Library, Cairo 1987, p. 42.
67. Al-Ahram Newspaper, Issue 20354, May 17, 1941, pg. 5.
68. Muhammad Al-Saeed Idris, The Wafd Party and the Egyptian Working Class, 1st Edition, New House of Culture, Cairo, 1989, pp. 250_251.
69. Al-Ahram Newspaper, Issue 20354, May 17, 1941, pg. 5.
70. Production Council: Founded in 1941 by the Egyptian Ministry of Trade, Industry and Supply, which worked to implement the ministry's policy of contributing capital to large projects and procuring crisis loans to expand the industry, through industrial banks, and ensuring reasonable rates of profits to attract capital. Needed to implement these projects. For more details, see: Iyad Ayesh Muhammad al-Kubaisi, Political and Economic Developments in Egypt during World War II, Master Thesis (unpublished), College of Arts, Anbar University, 2009, p. 223.
71. Mustafa Al-Khashab, Studies in Economic Sociology, Cairo, Al-Bayan Al-Arabi Library, 1957, p. 214; Al-Ahram, Issue 31563, May 11, 1973, p. 7.
72. Taha Saad Othman, Memoirs and Documents from the History of Egyptian Workers, The Struggle of Textile Workers in Egypt 1938-1947, Shubar Al-Khaima Press, Cairo, 1932, p. 230.